بتغطية بلغت 1,34 ضعف الإصدار.. و66,79 مليون دينار حجم إجمالي الاكتتابات تعكس المشاركة القوية من المساهمين المؤهلين والمستثمرين

«برقان» يغلق الاكتتاب في زيادة رأسماله بقيمة 50 مليون دينار

زيادة رأس المال من شأنها أن تعزز المركز المالي للبنك وترفع مرونته المالية وتدعم مسار القيمة المستدامة على المدى الطويل بانضباط

أعلن بنك برقان عن نجاح الاكتتاب في زيادة رأسماله بتغطية بلغت 133,57٪ من الأسهم المطروحة للاكتتاب، فقد تم إغلاق فترة الاكتتاب في زيادة رأسماله بقيمة 50 مليون دينار في موعدها المحدد بتاريخ 14 سبتمبر 2026 حيث بلغ حجم إجمالي الاكتتابات 66,79 مليون دينار.

وتم الاكتتاب في إجمالي 277,8 مليون سهم من أسهم حقوق الأولوية، بسعر بلغ 0,180 دينار للسهم الواحد، يتضمن 0,100 دينار كقيمة اسمية و0,080 دينار كعلاوة إصدار، لتبلغ القيمة الإجمالية للإصدار 50 مليون دينارا.

وعقب الاستكمال الناجح لعملية الاكتتاب، تم استيفاء جميع الإجراءات الرقابية المعمول بها والمتعلقة بزيادة رأسمال البنك المصدر والمدفوع بالكامل. كما تم تخصيص أسهم الإصدار بالكامل، وإصدار الأسهم الجديدة وفقا للإجراءات الرقابية وإجراءات الاكتتاب والتخصيص المعمول بها.

نتائج الاكتتاب والتخصيص

شهد إصدار حقوق الأولوية إقبالا قويا من المساهمين المؤهلين وحملة حقوق الأولوية. بلغ إجمالي الاكتتابات 371,03 مليون سهم، بما يعادل نسبة تغطية إجمالية قدرها 133,57٪، وبقيمة إجمالية بلغت 66,79 مليون دينار، فقد تم الاكتتاب في 248,17 مليون سهم من خلال ممارسة حقوق الأولوية، بما يمثل نسبة تغطية قوية بلغت 89,34٪، فيما تم تلقى طلبات للاكتتاب في 122,86 مليون سهم إضافي من أسهم الإصدار، حيث تمت إتاحة 29,60 مليون سهم من أسهم الإصدار غير المكتتب فيها لمقدمي طلبات الاكتتاب الإضافي، وجرى تخصيصها على أساس تناسبي بنسبة إجمالية بلغت 24,09٪.

تعزيز المركز الرأسمالي لبنك برقان

وعقب استكمال عملية إصدار حقوق الأولوية بنجاح، وتخصيص وإصدار الأسهم الجديدة وفقا للإجراءات الرقابية والمؤسسية المعمول بها، سيرتفع عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل لبنك برقان بمقدار 277,8 مليون سهم، من 3,996,4 ملايين سهم إلى 4,274,1 ملايين سهم، بما يمثل زيادة بنحو 7٪.

كما سيرتفع رأس المال المدفوع للبنك بمقدار 27,8 مليون دينار، من 399,6 مليون دينار إلى 427,4 مليون دينار، وسيتم تسجيل المبلغ المتبقي والبالغ 22,2 مليون دينار كعلاوة إصدار، ليبلغ بذلك إجمالي الزيادة في حقوق مساهمي البنك 50 مليون دينار.

ومن المتوقع أن تسهم زيادة رأس المال في تعزيز نسبة حقوق ملكية المساهمين (CET1)، ومعدل الشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1)، ومعدل كفاية رأس المال بقرابة 60 نقطة أساس، وذلك رهنا باستكمال الإجراءات الرقابية ذات الصلة.

الشيخ عبدالله الناصر

طوني ضاهر

ويمنح المركز الرأسمالي المعزز البنك قدرة أكبر على المضي في تنفيذ أولوياته الاستراتيجية، مع الحفاظ على توازن حصيف بين النمو وكفاءة رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر.

التزام طويل الأمد بقوة المركز المالي والإدارة المسؤولة

وفي معرض تعليقه على الإصدار، قال الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك برقان: إن استكمال زيادة رأسمال بنك برقان بنجاح والإقبال الواسع على الاكتتاب في إصدار حقوق الأولوية هو خير دليل على ثقة مساهمينا بالبنك واستراتيجيته وتوجهاته على المدى الطويل. وإن مسؤوليتنا كمجلس إدارة لا تقتصر على الأداء على المدى القريب، بل تمتد لتشمل ترسيخ مكانة بنك برقان وتزويده بما يلزم من القوة والمرونة وأسس الحوكمة اللازمة لتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

ومن شأن تعزيز القاعدة الرأسمالية أن تمنح البنك قدرة أكبر على المضي في تنفيذ أولوياته الاستراتيجية بانضباط، مع مواصلة الالتزام بأعلى معايير العمل المصرفي الحصيف والإدارة السليمة للمخاطر والإدارة المسؤولة.

وتعليقا على الإغلاق الناجح لعملية الاكتتاب، قال طوني ضاهر رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة في بنك برقان: يمثل الاستكمال الناجح لزيادة رأس المال والإقبال الكبير على إصدار حقوق الأولوية محطة مهمة في مسيرة بنك برقان، ويعكس الثقة التي يوليها مساهمونا لاستراتيجية البنك وتوجهاته المستقبلية. ويسهم رأس المال الإضافي في تمكيننا من تنفيذ أولوياتنا، وترسيخ مكانتنا في الكويت، وتحسين هيكل الميزانية العمومية، والاستثمار بشكل انتقائي في المجالات القادرة على تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وأضاف: يظل تركيزنا منصبا على تحقيق النمو المنضبط والتخصيص الحصيف لرأس المال. وسنواصل توجيه الموارد نحو الفرص التي تعزز مركزنا التنافسي، وترتقي بالقيمة المقدمة للعملاء، وتدعم العوائد المستدامة، مع الحفاظ على قوة مركزنا المالي والانضباط في إدارة المخاطر اللذين يشكلان ركيزة أساسية لأدائنا.

تكامل الخبرات المصرفية وخبرات أسواق المال

وتولت كامكو إنفست إدارة إصدار حقوق الأولوية بصفتها مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب. وباعتبارها جزءا من مجموعة بنك برقان، وظفت «كامكو إنفست» خبراتها في خدمات الاستثمارات المصرفية وأسواق رأس المال لصالح هذا الإصدار، مساندة البنك عبر مختلف مراحل الاكتتاب والتخصيص، ومسهمة بفاعلية في التنفيذ السلس لإصدار حقوق الأولوية.

وأضاف ضاهر قائلا: يؤكد النجاح في إتمام إصدار حقوق الأولوية قيمة الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها مجموعتنا، فقد أسهم تكامل الخبرة المصرفية لبنك برقان مع خبرة كامكو إنفست في أسواق المال في إنجاز الصفقة بكفاءة، مما يعكس قدرتنا على الاستفادة من نقاط القوة المشتركة وتعظيم قيمة قدراتنا المتكاملة داخل المجموعة.

شكر وتقدير للمساهمين والشركاء في تنفيذ العملية

وفي ختام تصريحه، قال الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك برقان: «نيابة عن مجلس الإدارة، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مساهمي البنك على ثقتهم المتواصلة ومشاركتهم في هذا الإصدار. كما أتوجه بالتقدير إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على تعاونهما البناء ودورهما الرقابي والتوجيهي في دعم سير العملية، وإلى الشركة الكويتية للمقاصة، وكامكو إنفست بصفتها مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب، إلى جانب مستشارينا القانونيين والماليين، والجهات المهنية المتخصصة، وجميع فرق العمل الداخلية والخارجية التي أسهمت بخبراتها وتعاونها والتزامها في إنجاز العملية». وأضاف: يعكس نجاح الاكتتاب ثمرة جهد جماعي، ونحن ممتنون لكل من أسهم بخبرته والتزامه في إيصال عملية الاكتتاب إلى هذه المرحلة.

ومع استكمال زيادة رأس المال بنجاح، يدخل بنك برقان مرحلته المقبلة مستندا إلى قاعدة رأسمالية أكثر قوة، وبقدرة أكبر على المضي في تنفيذ أولوياته الاستراتيجية ومواصلة تحقيق قيمة مستدامة لمساهميه وعملائه وموظفيه وسائر أصحاب المصلحة.

توظيف رأس المال لتحقيق نمو مستدام

تمنح القاعدة الرأسمالية المعززة بنك برقان قدرة أكبر على تنفيذ أولوياته الاستراتيجية الأساسية، والتي تشمل تعزيز أعماله في الكويت، وتحسين تنوع الأصول، والمضي قدما في التحول الرقمي، إلى جانب انتقاء الفرص التي تدعم تحقيق نمو مستدام ومربح.

وسيواصل البنك توظيف رأس المال بانضباط، مع إعطاء الأولوية للمجالات التي ترتقي بمركزه التنافسي، وتزيد القيمة المقدمة للعملاء، وتدعم تحقيق عوائد مستدامة على المدى الطويل، مع الحفاظ على نهج حصيف في الإدارة المالية وإدارة المخاطر.

استضاف حلقة نقاشية مع البنوك الكويتية بالتعاون مع مجلة «غلوبال فاينانس»

«المركزي»: الكويت تتعامل مع المشهد الراهن من مركز قوة

استضاف بنك الكويت المركزي، بالتعاون مع مجلة «غلوبال فاينانس» Global Finance، حلقة نقاشية مصرفية مغلقة ضمت نخبة من البنوك الكويتية، وذلك لمناقشة التطورات الاقتصادية والمالية الأخيرة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، وانعكاساتها على الاقتصاد الكويتي.

استهلت الحلقة النقاشية بكلمة افتتاحية لمحافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون، أشار فيها إلى أن الكويت تتعامل مع المشهد الراهن من مركز قوة، مدعومة بمركز خارجي قوي، وإطار راسخ للسياسة النقدية، وقطاع مصرفي يتمتع بقاعدة رأسمالية قوية وسيولة وفيرة. وتمنح هذه المقومات الاقتصاد القدرة على استيعاب التقلبات والاستجابة بفاعلية للظروف المتغيرة.

وبعد الكلمة الافتتاحية، تناولت الحلقة النقاشية مجموعة من القضايا المتعلقة بالآفاق الاقتصادية المحلية في ظل التطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية والإقليمية المتسارعة، فضلا عن ما تحقق من تقدم في مسار التنويع الاقتصادي، ودور القطاع المصرفي في دعم نمو القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية المنتجة.

كما شملت النقاشات عددا من المجالات التي يتوقع أن تشكل ملامح مستقبل القطاع المالي، بما في ذلك تطوير أسواق المال والتمويل الإسكاني، والتطورات المتسارعة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، بالإضافة إلى قضايا الاستدامة والتمويل المستدام.

وتأتي هذه الحلقة النقاشية في إطار الحوار المستمر حول الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد والقطاع المالي في الكويت، وحول التحولات التي يمكن أن تسهم في تعزيز متانة القطاع المصرفي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

«KIB» يحصد «أفضل بنك بالخدمات المصرفية العقارية والابتكار في التكنولوجيا العقارية بالكويت 2026»

م.فهد الصالح متسلما الجائزة

حصد بنك الكويت الدولي (KIB) جائزة «أفضل بنك في الخدمات المصرفية العقارية والابتكار في التكنولوجيا العقارية في الكويت لعام 2026» من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب (WUAB)، تقديرا لريادته في تقديم الخدمات المصرفية العقارية المتكاملة، وجهوده في تطوير حلول رقمية مبتكرة تسهم في الارتقاء بتجربة العملاء والمستثمرين.

وجرى تكريم KIB خلال حفل جوائز التميز والإنجاز المصرفي العربي لعام 2026، الذي أقيم في إسطنبول - تركيا، بحضور نخبة من قيادات المصارف العربية وشخصيات ومؤسسات دولية وإقليمية. ومثل البنك خلال الحفل كل من مدير أول قسم الاستشارات والحلول الرقمية العقارية في الإدارة العقارية بالبنك م.فهد الصالح، والخبير العقاري ورئيس وحدة تطوير الحلول الرقمية للإدارة العقارية في KIB م.حسام الكولك.

ويعكس التكريم خبرة KIB الراسخة في القطاع العقاري، والتي تمتد لأكثر من خمسة عقود منذ تأسيسه عام 1973 باسم البنك العقاري الكويتي، إلى جانب نجاحه في توظيف التكنولوجيا لتطوير منظومة متكاملة من الحلول العقارية التي تشمل التمويل والاستشارات والتقييم وإدارة الأصول العقارية.

وبهذه المناسبة، قال الصالح: «نفخر بحصول KIB على هذه الجائزة التي تمثل تقديرا لخبرتنا الممتدة في القطاع العقاري، وتعكس نجاح نهجنا في الجمع بين الخبرة المتخصصة والابتكار لتقديم خدمات وحلول تواكب تطورات السوق واحتياجات العملاء والمستثمرين. ونواصل البناء على هذه الخبرة بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات ودعم تطور القطاع العقاري في الكويت».

من جانبه، قال الكولك: «نركز في KIB على توظيف التكنولوجيا لتبسيط تجربة العميل وتطوير أدوات تتيح الوصول إلى الخدمات والمعلومات العقارية بصورة أكثر سهولة وكفاءة. ويشكل هذا التكريم حافزا لمواصلة تطوير حلولنا الرقمية ومواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا العقارية بما يعزز تجربة العملاء والمستثمرين».

وفي مجال التكنولوجيا العقارية (PropTech)، واصل KIB تطوير منظومته الرقمية، وفي مقدمتها منصة «KIB Aqari»، التي تجمع مجموعة من الخدمات العقارية، بما فيها التقييم العقاري وإدارة أملاك الغير والتمويل العقاري والتحصيل الإلكتروني للإيجارات. كما أطلق البنك أول حاسبة لتكلفة البناء والإنشاء للقسائم السكنية في القطاع المصرفي، وأول حاسبة إلكترونية لحساب التمويل العقاري للمشاريع الاستثمارية والتجارية، إلى جانب قاعدة البيانات العقارية ومنصة إلكترونية للمقيمين العقاريين المعتمدين، بهدف تسريع عمليات التقييم وتعزيز دقتها وشفافيتها.

كما عزز KIB التزامه بأفضل الممارسات المهنية بانضمامه إلى مجلس معايير التقييم الدولية (IVSC)، ليصبح أول بنك في الكويت ينضم إلى المنظمة، في خطوة تدعم تطبيق المعايير الدولية وتعزز جودة وموثوقية عمليات التقييم العقاري.

وتنسجم هذه الجهود مع التزام KIB بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، من خلال تعزيز الشفافية والكفاءة في الخدمات العقارية، وتطوير حلول رقمية تدعم اتخاذ قرارات أكثر دقة، إلى جانب تبني أفضل الممارسات والمعايير المهنية الدولية في أعمال التقييم والاستشارات العقارية.

جائزة «أفضل بنك في الخدمات المصرفية العقارية والابتكار في التكنولوجيا العقارية في الكويت لعام 2026»

تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ينظم «جوائز التميز والإنجاز المصرفي العربي» من خلال مجلة «The Banking Executive Magazine»، بهدف تسليط الضوء على أبرز إنجازات المصارف العربية، حيث أصبحت الجوائز منذ إطلاقها عام 2015 إحدى الفعاليات البارزة في القطاع المصرفي العربي. ويضم الاتحاد، الذي يتخذ من بيروت مقرا له، أكثر من 500 عضو من القطاع المصرفي العربي، وتعمل على تعزيز التعاون والتواصل بين المؤسسات والقيادات المصرفية العربية وتطوير القطاع المصرفي في المنطقة.

البنك المركزي طرح أمس إصداراً بـ 100 مليون دينار لأجل 7 سنوات.. وتغطية 3,1 مرات

1,85 مليار دينار إصدارات «الدين العام» منذ بداية 2026 /2027.. وطلبات بـ 6 مليارات

أحمد مغربي

واصلت الكويت، أمس، بناء سوق الدين العام المحلي بإصدار جديد قيمته 100 مليون دينار لأجل 7 سنوات، استقطب طلبات بنحو 306 ملايين دينار، ما يعني تغطية الإصدار بنحو 3,1 مرات، فيما بلغ العائد 3,625٪، على أن يستحق الإصدار في سبتمبر 2033، في أحدث حلقة من سلسلة الطروحات الحكومية التي أعادت رسم خريطة التمويل المحلي منذ تفعيل قانون التمويل والسيولة.

ويرفع الإصدار الجديد حصيلة أدوات الدين العام المطروحة منذ بداية السنة المالية الحالية 2027/2026 في أبريل الماضي إلى نحو 1,85 مليار دينار، موزعة على 13 إصدارا بآجال تراوحت بين عامين و7 سنوات، بعدما شهد أبريل إصدارات بقيمة إجمالية بلغت 500 مليون دينار، ومايو 200 مليون، ويونيو 550 مليونا، ويوليو 400 مليون، وأغسطس 100 مليون، قبل إضافة 100 مليون دينار جديدة في سبتمبر، بحسب رصد بيانات بنك الكويت المركزي.

ولا يقتصر الأمر على حجم ما طرحته الدولة من أدوات دين، وإنما يمتد إلى حجم السيولة التي اصطفت للاكتتاب فيها، إذ بلغ إجمالي الطلبات المقدمة على إصدارات السنة المالية الحالية نحو 6 مليارات دينار، مقابل إصدارات فعلية بقيمة 1,85 مليار، لتصل التغطية المجمعة إلى نحو 3,3 مرات، وهو مستوى يعكس استمرار الطلب القوي على أدوات الدين السيادي وقدرة السوق المحلية على استيعاب الطروحات الحكومية.

وتتسع الصورة عند العودة إلى بداية الإصدارات الجديدة تحت مظلة المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة، الذي صدر في 26 مارس 2025، وحدد سقف الدين العام عند 30 مليار دينار أو ما يعادله من العملات الأجنبية، وأتاح إصدار أدوات مالية بآجال استحقاق تصل إلى 50 عاما.

وبدأت الإصدارات الفعلية في 2 يوليو 2025، عندما طرح أول إصدار بقيمة 100 مليون دينار لأجل عامين، وجذب طلبات بنحو 1,2 مليار دينار، أي تغطية قاربت 12 مرة، ومنذ ذلك الإصدار وحتى طرح أمس، بلغ إجمالي ما أصدرته الكويت 27 إصدارا بقيمة تقارب 3,85 مليارات دينار، فيما وصلت الطلبات المقدمة عليها إلى نحو 24,9 مليار دينار، بما يعادل تغطية مجمعة تقترب من 6,5 مرات، وتظهر طروحات «المركزي» أن الدولة وسعت تدريجيا آجال الاقتراض المحلي لتشمل عامين و3 و5 و7 و10 سنوات، بما يسهم في بناء منحنى عائد سيادي يمتد عبر آجال استحقاق مختلفة.

وتعطي تلك المستويات المرتفعة من التغطية مؤشرا واضحا على حجم السيولة والقدرة التمويلية المتاحة لدى القطاع المصرفي المحلي، ويكتسب هذا المسار بعدا جديدا مع صدور المرسوم بقانون رقم 90 لسنة 2026 في شأن الصكوك الحكومية، المنشور في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» في 20 سبتمبر 2026، والذي أنشأ إطارا متكاملا لإصدار صكوك حكومية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالدينار الكويتي أو العملات الأجنبية، وفي اكتتاب عام أو خاص، مع خضوعها لأحكام قانون التمويل والسيولة.

ومن شأن دخول الصكوك الحكومية إلى منظومة التمويل السيادي أن يوسع قاعدة المؤسسات القادرة على المشاركة في تمويل الدين العام، ولاسيما البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، عبر أداة استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة، بما يضيف قناة جديدة لاستقطاب السيولة المحلية، ويوفر للدولة مرونة أكبر في تنويع أدوات التمويل بين السندات والصكوك، مع اتساع قاعدة المستثمرين المشاركين في الإصدارات الحكومية مستقبلا.